الاقتصاد الإسرائيلى والعالم

الاهرام فى ١٩٩٣

(٢)

فى المقال السابق ذكرنا أن السلام المتوقع فى الشرق الأوسط يحمل فى طياته تحديا إقتصاديا من إسرائيل. وإنه أيضا سيتيح لمصر فرصة نادرة لانعاش إقتصادها، وإن كان ذلك يعتمد على درجة التكامل أو التنافس بين كل من الإقتصاد المصرى و الإسرائيلى.

وعرضنا بعض الملامح الرئيسية للإقتصاد الإسرائيلى مع مقارنات مختصرة مع الإقتصاد المصرى.

وسنخصص هذا المقال لعرض أبرز ملامح الإقتصاد الإسرائيلى والتى تميزه عن معظم اقتصاديات العالم ألا وهو اعتماده العضوى على العلاقات الإقتصادية والمالية والتجارية الخاصة مع أمريكا وأوروبا الغربية.. وسوف نغطى هذا الموضوع بالتعرض للنقاط الآتية:-

أولها : التجارة الخارجية لإسرائيل.

وثانيها : السياحة بإسرائيل.

وثالثها : المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل.

ورابعها : الاستثمار الأجنبى وحقوق ملكية الأجانب فى إسرائيل.

أولا ـ التجارة الخارجية لإسرائيل :

لكى نحدد درجة التكامل أو التنافس بين الإقتصاد المصرى والإسرائيلى يلزم أن ندرس أولا الاستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية لأن هذه الإستراتيجية فريدة من نوعها فى العالم.. ثم سندرس مكونات الواردات والصادرات الإسرائيلية. وتعتمد الإستراتيجية الإسرائيلية على عدة ركائز وهى كالآتى :

١ـ الاعتماد على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والتى تعتمد على إلغاء كافة القيود الإدارية على الصادرات والواردات مع الدول المعنية.. وتستخدم أسلوب تخفيض الجمارك تدريجيا على عدة سنوات. وإذا لم يكن هناك إتفاق ثنائى مع دولة ما فإن إسرائيل تفرض عديداً من القيود الإدارية مثل الحظر والتراخيص المسبقة والحصص فضلا عن مجموعة متنوعة من الرسوم والضرائب على واردات هذه الدولة.

٢ـ حماية الصناعة الوطنية الإسرائيلية لأن الاتفاقات الثنائية تعتمد على تخفيض الجمارك على مراحل محددة مسبقا حتى تسمح للصناعات الوطنية بالتأقلم.

وبعض هذه الاتفاقيات يستثنى الصناعات التى ترى فيها اسرائيل خطورة عليها أو تحتاج إلى الحماية. . فضلا عن أن إسرائيل تفرض ألوانا من الرسوم تحت مسميات أخرى مثل ضريبة المشتريات على الواردات ـ وهى مماثلة لضريبة المبيعات فى مصر ـ ورسوم دمغة ورسوم توقيع ورسوم أخرى مرتفعة على السلع الترفيهية، وذلك رغم أن الاتفاقيات الثنائية تنص على الإعفاء الجمركى.

٣ـ المبادرة فى إبرام الإتفاقيات الثنائية بما يحقق امتيازات خاصة لإسرائيل. . وحتى الآن نجحت إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف ومن وأمثلة ذلك :

١ـ اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا عام ١٩٨٥ لخفض الجمارك بين إسرائيل وأمريكا بالتدريج حتى تلغى تماما عام ١٩٩٥. وكانت هذه أول اتفاقية للتجارة الحرة أبرمتها أمريكا مع أى من دول العالم. بل وكانت أول اتفاقية تشمل جميع صادرات إسرائيل لأمريكا بلا استثناء. وأن استثنت بعض السلع المصدرة من أمريكا لإسرائيل وتم التوقيع بدون اعتراضات شديدة على عكس مايحدث الآن أثناء مناقشة الإتفاق التجارى مع كندا والمكسيك.

٢ـ اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة التى عقدت عام ١٩٧٥ وشملت السلع غير الزراعية، وطبقت أيضا بالتدريج حتى عام ١٩٨٩. وبذلك أصبحت إسرائيل أول دولة فى العالم تجمع بين اتفاقيتين ثنائيتين مع أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة رغم أن ذلك يعنى تنافس الصادرات الأمريكية والصادرات الأوروبية على دخول السوق الإسرائيلية.

٣ـ نجحت إسرائيل مؤخراً عام ١٩٩٣ فى توقيع اتفاقية ثالثة مماثلة مع دول الإفتا EFTA وتشمل النمسا، فنلندا، ايسلندا، لتشستين، النرويج، السويد، وسويسرا.

٤ـ تمكنت إسرائيل من الحصول على امتياز خاص يعطى لدول العالم الثالث ويسمح لها بتصدير بعض السلع بدون جمارك رغم أن مكونات صادراتها وواردتها تماثل تلك من الدول المتقدمة الصناعية كما سنرى. ونتمتع بهذا الامتياز مع مجموعة كبيرة من الدول وهى أمريكا منذ عام ١٩٧٦، كندا، اليابان، السويد، فنلندا، النرويج، النمسا، سويسرا، ونيوزلندا بالإضافة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة.

٥ـ تعطى إسرائيل أولوية خاصة لتوريد سلعها إلى وزارة الدفاع الأمريكية والقوات الأمريكية العسكرية فى مختلف بلاد العالم. وحصلت على هذه الأولوية مع مصر بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد. وإسرائيل تستخدم هذه الميزة دائما بينما لاتستخدمها مصر.

٦ـ أخيراً فإن إسرائيل عضو فى اتفاق الجات وتتمتع بحق الدول الأكثر رعاية مثل كثير غيرها من دول العالم.

ورغم أن اسرائيل أعلنت عام ١٩٩١ أنها ستلغى القيود الإدارية على التجارة الخارجية مع بقية دول العالم، وتستخدم بدلا منها التعريفة الجمركية إلا أنها قررت أن يتم ذلك بالتدريج على فترات تتراوح بين خمس وسبع سنوات.

وبالمقارنة فلقد أعلنت مصر فى الشهور الأخيرة أنها ستتحول من القيود الإدارية إلى استخدام التعريفة الجمركية لتحرير تجارتها الخارجية.

ولم تقم مصر بإتخاذ هذه الخطوات تدريجيا أو على سنوات كما تفعل إسرائيل بل قامت بتطبيق هذه السياسة دفعة واحدة وفى فترة قصيرة. وأدى ذلك إلى حوار فى مصر يتعلق بمستوى التعريفة الجمركية وخاصة حديها الأقصى والأدنى.

وأثارت هذه الخطوات تخوفا من جانب بعض الاقتصاديين ورجال الصناعة بشأن مخاطرها على الصناعات الوطنية والآثار العكسية التى قد تؤدى إليها هذه السياسة على برنامج التنمية فى الأجل الطويل. والكاتب يشاطر هذه المخاوف رغم اعترافه بأهمية تحرير التجارة الخارجية.

ومن العرض السابق فإنه من الواضح أن هناك تباينا شديدا بين الإستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية ومثيلتها فى مصر. فمصر لا تتمتع باتفاقيات ثنائية كثيرة عدا بعض الإتفاقيات ـ غير المثالية ـ مع مجموعة من الدول العربية. ويخلق التباين بين الإستراتيجيتين، تناقضا سيؤدى إلى عدم التوازن فى التجارة الخارجية بين البلدين ضد المصلحة المصرية، لأن اسرائيل تقوم بحظر الواردات التى تؤثر على صناعاتها الوطنية، بينما بدأت مصر فى تحرير تجارتها مستخدمة التعريفة الجمركية فقط وتسمح باستيراد بعض السلع رغم منافستها للصناعة المحلية. ويمكن حل هذا التناقض بواسطة اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. ولايعتقد الكاتب أن الإتفاقيات التجارية الملحقة بإتفاق كامب ديفيد تكفى لتحقيق هذا الهدف.

ان اتفاقيات كامب ديفيد المشار اليها كانت إتفاقيات سياسية بالدرجة الأولى.. وهى لم تأخذ كل الإعتبارات الإقتصادية فى صياغتها. والواقع الإقتصادى قد اختلف بمرور الزمن. وكمثال على ذلك فإن الإتفاق الذى ينظم بيع البترول المصرى لإسرائيل لم يخدم المصلحة المصرية. فأساس التسعير الذى استخدم عند توقيع الإتفاقة قد تغير عالميا، و لم يتم تعديلها بحيث تجارى هذا التغيير.

ولننتقل الآن إلى مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية. أن هيكل وتكوين هذه الصادرات والواردات يماثل تماما نظيره فى الدول الصناعية المتقدمة بعكس هيكل وتكوين الصادرات والواردات المصرية

إذ يعكس هيكل اقتصاد الدول النامية أو دول العالم الثالث. وهو كذلك يخلق تناقضا شديدا بين التجارة الخارجية للبلدين ليس فى صالح مصر، فإن مصر تحتاج إلى الصادرات الإسرائيلية لأنها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة. ولكن اسرائيل لاتحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول لأنها لاتحتاج إلى استيرادها. ويمكن علاج هذا التناقض باتفاق ثنائى حتى تحمى مصر صناعاتها المحلية وحتى لا يختل الميزان التجارى لصالح إسرائيل وضد مصر فتصبح مجرد سوق للسلع الإسرائيلية.

ونظرة سريعة على مكونات الصادرات والواردات لمصر وإسرائيل ستوضح الرأى السابق. فى عام ١٩٩١ بلغت الصادرات الإسرائيلية ١١,٢مليار دولار تقسم كالآتى حسب ترتيب الأهمية :

(١) الكترونيات وآلات صناعية : ٣,٢مليار دولار.

(٢) معادن نفيسة (ألماظ) مشغول : ٢,٤مليار دولار.

(٣) كيميائيات : ١,٤مليار دولار.

(٤) منسوجات وملابس وجلود : ٨٥٠مليون دولار.

(٥) منتجات زراعية وموالح : ٦٦٦مليون دولار.

(٦) بلاستيكات ومطاط : ٣٨٠مليون دولار....

أما عن الواردات الإسرائيلية عام ١٩٦١ فبلغت ١٦,٦مليار دولار تقسم كالآتى :

(١) سلع استثمارية : ٣مليارات دولار.

(٢) معادن نفيسة (ماس) خام : ٢,٥مليار دولار.

(٣) بترول خام ومنتجات بترولية : ١,٤مليار دولار.

(٤) مواد إنتاج مختلفة حوالى : ٦ مليارات دولار.

(٥) سلع غير معمرة : ٩٦٠مليون دولار.

(٦) سلع معمرة : ٩١٥مليون دولار.

أما شركاء اسرائيل فى التجارة الخارجية فإنهم ـ كما يتوقع ـ يمثلون معظم بلدان الإتفاقيات الثنائية وعلى رأسهم الولايات المتحدة إذ أنها الشريك الأول لإسرائيل من حيث الصادرات والواردات. وفى عام ١٩٩١ بلغت نسب صادرات اسرائيل الى هذه البلاد كالآتى: ٣٠٪ أمريكا، ٦,٧٪ ألمانيا الغربية، ٦,٧٪ انجلترا، ٦٪ اليابان، ٥,٨٪ بلجيكا ولوكسمبرج، ٤,٨٪ فرنسا . .

أما نسب الواردات الإسرائيلية فكانت كالآتى : ١٩,٣٪ أمريكا، ١١,٩٪ ألمانيا الغربية، ١١,١٪ بلجيكا ولكسمبورج، ٨,٥٪ سويسرا، ٨,٢٪ انجلترا، ٦,٥٪ من ايطاليا، ٤,٢٪ فرنسا . .

ويلاحظ أن حجم تجارة إسرائيل الخارجية مع بلاد العالم الثالث ضئيل، فيما عدا البترول الخام إذ يتم استيراده من مصر أو المكسيك.

وبالمقابل فإن الصادرات المصرية بلغت ٣,٨مليار دولار عام ١٩٩١ وتوزع كالآتى:

(١) بترول خام : ١,٢مليار دولار.

(٢) منتجات بترولية مكررة : ٧٠٠مليون دولار.

(٣) غزل ونسيج : ٥٢٨مليون دولار.

(٤) منتجات حديدية ومعدنية : ٢٧٧مليون دولار.

(٥) كيميائيات : ١٨٠ مليون دولار.

(٦) منتجات زراعية : ٨٥ مليون دولار.

أما الواردات المصرية فبلغت عام ١٩٩١ حوالى ١١,٩مليار دولار توزع كالآتى :

(١) آلات ووسائل مواصلات : ٢,٣مليار دولار.

(٢) مأكولات، أغذية، ماشية : ١,٦مليار دولار.

(٣) مواد كيميائية ومطاط وجلود : ١,١مليار دولار.

(٤) أخشاب، أوراق، ومنسوجات : ١,١مليار دولار.

(٥) زيوت للغذاء، منتجات معدنية ووقود : مليار دولار.

(٦) معادن ومواد معدنية : ٨٢٢مليون دولار.

وبالنسبة لـ شركاء مصر فى التجارة، فإن أمريكا هى الشريك الأول فى الواردات المصرية بنسبة ١٦٪ يليها ألمانيا بنسبة ١٠٪ ثم فرنسا ٦,٩٪، ايطاليا ٦,٨٪، اليابان ٤,١٪، هولندا ٣,٤٪، البرازيل ٢,٢٪، والاتحاد السوفيتى سابقا ١,٨٪ . .

أما توزيع نسب صادرات مصر على شركائها فكانت : ايطاليا ١٤,٨٪، أمريكا ٧,٦٪، الاتحاد السوفيتى سابقا ٦,٣٪، فرنسا ٥,٩٪، هولندا ٣,٨٪، ألمانيا ٣,٧٪، رومانيا ٣,٤٪، ليبيا ٣,٣٪ . . . ويلاحظ أن واردات مصر تأتى معظمها من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك صادراتها . . وقليل منها يتم استيراده أو تصديره إلى الدول النامية . .

ويلاحظ أيضا ضعف حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية رغم اتفاق السوق العربية المشتركة وغيرها . . وستتضح أهمية هذه الحقيقة عندما نناقش موضوع السوق الشرق الأوسطية فى مقال تال.

ثانيا ـ السياحة العالمية لإسرائيل :

تعد السياحة العالمية أول القطاعات التى تستفيد من السلام سواء كان هناك تعاون مسبق مع اسرائيل أم لا، فإن السائح للشرق الأوسط عادة ما سيزور اسرائيل وجيرانها أو العكس خاصة إذا توافر الأمن والاستقرار . . ولقد تأثرت السياحة الاسرائيلية عكسيا ـ أكثر من مصر ـ نتيجة للنضال الفلسطينى ضد الاحتلال وعدم الاستقرار السياسى فى المنطقة كحرب الخليج. وانخفض دخل السياحة الإسرائيلى من ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٩٤٣ مليون دولار عام ١٩٩١. ويأتى معظم السائحين من أوروبا ثم أمريكا.

أما مصر فإن دخل السياحة ازداد من ٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٢. وتأثر فى بداية عام ١٩٩٣ نتيجة للتوتر الداخلى وحوادث العنف ضد السائحين.

ويتوقع أن تعود السياحة فى مصر إلى التحسن خاصة وأن حوادث العنف ضد السائحين بدأت تنتشر فى العالم . . فمثلا قتل هذا العام فى فلوريدا بأمريكا تسعة سائحين مقابل أربعة فى مصر . . ويتكرر نفس الأمر فى ايطاليا وانجلترا وغيرها .

وستلعب السياحة دوراً هاماً فى مجالات التعاون بين مصر واسرائيل وبقية البلاد العربية خاصة وأنها تجلب دخلا من خارج المنطقة ولاتعتمد على التنافس بين اقتصاديات المنطقة .

ثالثا ـ المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل :

تمول اسرائيل معظم وارداتها ـ سواء المدنية أو العسكرية ـ عن طريق المعونات والمنح والتعويضات الدولية . . ولقد سبق أن ناقش الكاتب ـ وبتفصيل كامل ـ هذا الموضوع فى عدة مقالات . . ويكفى أن نشير هنا إلى أن اسرائيل تحصل على معوناتها فى شكل نقدى بما يسمح لها بشراء الواردات من أفضل مصادرها وبشروط مرضية لها . . بعكس المعونة الممنوحة لمصر، حيث يشترط شراء السلع والخدمات من الدولة المانحة للمعونة .

وبالتالى فإن فرص مصر للبحث عن أفضل المصادر والشروط تصبح شبه معدومة . . وفى نفس الوقت فإن المعونات عادة تقترن بزيادة الديون الخارجية وهذا بالضبط ما حدث لمصر فى السنوات العشر الأخيرة . . وفى حالة اسرائيل فإن الديون الأمريكية بالذات

عادة ما تلغى بواسطة الكونجرس أو يؤجل دفعها فى حالة السندات الإسرائيلية التى تشترى عادة بواسطة أصدقاء اسرائيل من الأفراد والمؤسسات . . ومصر لاتبيع أية سندات فى الخارج . . وتقوم إدارة الرئيس كلينتون حالياً بدراسة شروط المعونة لكل من مصر واسرائيل لتقييم حجمها ومدى فاعليتها وضرورة استمرارها . .

وهناك اقتراح هذا الشهر فقط بأن يعاد توزيع المعونة بناء على تحقيق أهداف معينة، مثل حماية البيئة أو حقوق الإنسان، بصرف النظر عن الدول التى تتلقاها، بمعنى أن تتنافس الدول على المعونة بناء على برامجها لتحقيق هذه الأهداف.

ولكن الكاتب لايعتقد أن مثل هذا التغيير سيتم فجأة أو فى الأجل القصير، بل سيتم بالتدريج وعلى سنوات . . ولقد بدأت اسرائيل تستعد لمثل هذا الإحتمال.

رابعا ـ الاستثمار الاجنبي وحقوق ملكية الاجانب في اسرائيل:

يتأثر الاستثمار الأجنبى فى اسرائيل بسياسة المقاطعة الإقتصادية العربية. وأمريكا تعتبر الإلتزام بتطبيق المقاطعة جريمة جنائية ومدنية، وتحاول أوروبا التهرب من الإلتزام بهذه السياسة، إلا أن كثيرا من دول العالم يلتزم بها. . فمثلا اليابان تقوم بتنفيذ هذه السياسة حرفيا، وكذلك العديد من دول العالم الثالث.

وكما يحدث فى السياحة، فإن الإستثمار الأجنبى فى إسرائيل ـ ومصر ـ أيضا تأثر بعدم الإستقرار السياسى فى المنطقة . .

فمثلا، استطاعت اسرائيل أن تجذب عدة شركات أمريكية. . إلا أن الرأسمال المدفوع لهذه الشركات لم يزد على مليار دولار . . وفى مصر هناك حوالى ٣٢ شركة برأسمال مدفوع أقل من ٤٠٠ مليون دولار. وهذا يعنى أن المستثمر الأجنبى قد يتبرع بأمواله لإسرائيل، ولكنه لن يخاطر برأسماله أو استثماراته فى غياب السلام بالمنطقة حتى وإن كان المستفيد هو اسرائيل ذاتها.

ولتشجيع الإستثمار المباشر قامت اسرائيل بتقديم عدة حوافز للمستثمر الأجنبى، ومنها ضمانات القروض والمنح وبعض التسهيلات، ولكنها لاتشمل الإعفاء الضريبى الكامل إلا بشروط خاصة كما يحدث فى مصر. ولابد أن يتقدم المستثمر الأجنبى بمشروعاته إلى هيئة بوزارة التجارة والصناعة للحصول على ترخيص مسبق. ولكن يتحكم البنك المركزى فى معظم المشروعات الأجنبية عن طريق التحكم فى إمكانية تحويل الأرباح والنسبة المسموحة لكل مشروع. ويرجع ذلك إلى أن العملة الإسرائيلية غير قابلة للتحويل الكامل إلى العملات الأجنبية. ولا يتم التحويل إلا عن طريق البنك المركزى. وكالعادة فإن المستثمر الأجنبى يشتكى من البيروقراطية الإسرائيلية، وصعوبة الحصول على الموافقات الحكومية أو اتباع كافة الاجراءات الروتينية.

أما عن ملكية الأجانب للأراضى فيتطلب ذلك ترخيصا خاصا من مراقب الخزانة الإسرائيلى، وكذلك الأمر بشأن نسبة المشاركة

الأجنبية فى المشروعات الإستثمارية حيث أن قواعدها وشروطها غير مكتوبة ـ تماما مثل الدستور الإسرائيلى ـ بل يترك للسلطات تحديدها. واسرائيل أولا وأخيرا هى دولة تعتمد على الاعتبارات الدينية ـ بصرف النظر عن الجنسية ـ وليس على تحقيق الفرص المتكافئة للجميع . .

أما إذا كنت عربياً أو مصرياً وترغب فى الإستثمار أو تملك الأراضى فى اسرائيل فإن لذلك قانونا خاصا ولكنه أيضا غير مكتوب.